

Distr.: General
28 June 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح للمشاركة
لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الفساد: الدروس المستفادة والممارسات الجيدة

والتحديات القائمة

التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء الحكومي الدولي
المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/4، المعنون "عقد اجتماعات خبراء حكوميين مفتوحة للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي"، أن يعقد اجتماعات خبراء حكوميين دولية مفتوحة للمشاركة بشأن التعاون الدولي لإسداء المشورة إليه وتقديم المساعدة له فيما يتعلق بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة.

2- وفي القرار نفسه، قرر المؤتمر أيضاً أن تؤدي اجتماعات الخبراء المهام التالية: (أ) مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال التعاون الدولي؛ (ب) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين المبادرات القائمة ذات الصلة، الثنائية منها والإقليمية والمتعددة الأطراف، والإسهام في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتوجيه من المؤتمر؛ (ج) تيسير تبادل الخبرات بين الدول باستبانة

* CAC/COSP/EG.1/2021/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

120721 120721 21-04811 (A)



التحديات وتعميم المعلومات عن الممارسات الجيدة الواجب اتباعها لتعزيز القدرات على الصعيد الوطني؛
(د) بناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول متلقيّة الطلب، بتنظيم لقاءات تجمع بين السلطات المختصة وهيئات مكافحة الفساد والممارسين العاملين في مجال المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين؛ (هـ) مساعدة المؤتمر على استبانة احتياجات الدول في مجال بناء القدرات.

3- وعُقدت اجتماعات الخبراء السنوية من الأول إلى التاسع في الفترة من عام 2012 إلى عام 2020.

4- وقد أُعدت هذه المنكرة من أجل إطلاع اجتماع الخبراء العاشر على حالة تنفيذ توصياته وقرارات المؤتمر المتعلقة بالتعاون الدولي. والغرض منها هو مساعدة اجتماع الخبراء في مداولاته وفي تقرير أنشطته المقبلة.

5- ودعا المؤتمر الدول الأطراف، في الفقرة 8 من قراره 2/8، إلى مواصلة تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته، وفقا للفقرة الفرعية 1 (ب) من اتفاقية مكافحة الفساد، بغية تيسير تنفيذ الفقرة 43 من الاتفاقية.

6- وبالإضافة إلى ذلك، شجع المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 6/8، على أمور منها اعتبار الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المطلوبين بشأن الجرائم المشمولة بها، عندما تجيز ذلك نظمها القانونية الوطنية، وعلى الاجتهاد في السعي إلى إبرام اتفاقات وترتيبات ثنائية لتسليم المطلوبين أو لتعزيز فعالية إجراءات التسليم، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد.

7- وعملاً بتقرير اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الثامن المفتوح للمشاركة لتعزيز التعاون الدولي في إطار الاتفاقية، المعقود في فيينا في 31 أيار/مايو 2019، والتوصيات الواردة فيه، شجعت الدول الأطراف على مواصلة تزويد الأمانة بمعلومات عن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي وعن المواضيع الأخرى المبينة في قرارات المؤتمر وتوصيات اجتماعات الخبراء، من أجل أن تواصل الأمانة عملها التحليلي المتعلق بالتحديات القائمة في مجال التعاون الدولي المستند إلى الاتفاقية والمتصل بتنفيذ الفصل الرابع.

8- وتماشياً مع توصيات الاجتماع نفسه، شجعت الدول الأطراف أيضاً على تبادل المعلومات عن متطلباتها القانونية المتعلقة بالتعاون الدولي، وكذلك المعلومات الإحصائية والأمثلة المتصلة بالتعاون الدولي في قضايا الفساد العابرة للحدود الوطنية.

9- وقد أُعدت هذه الوثيقة عملاً بالولايات المسندة الواردة في قراري المؤتمر المذكورين سابقاً، واستناداً إلى توصيات اجتماع الخبراء الثامن.

10- وتوخياً لتيسير تنفيذ الولايات المذكورة أعلاه، وبغية مساعدة اجتماع الخبراء على اكتساب معارف تراكمية، أرسلت الأمانة إلى الدول الأطراف مذكرة شفوية في 4 أيار/مايو 2021 طلبت فيها معلومات عن استخدام الاتفاقية كأساس قانوني للتعاون الدولي، بما في ذلك فيما يتصل بتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة وإنفاذ القانون.

11- وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه الوثيقة ملخصاً للالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد، ومعلومات محدثة عن الأدوات والخدمات الخاصة بتعزيز التعاون الدولي، بما فيها معلومات عن شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التي أطلقت مؤخراً، والدليل الإلكتروني لسلطات الوطنية المختصة، ومنصة بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "ترك").

وهي تتضمن أيضا معلومات محدثة عن المساعدة التقنية والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمانة في مجال التعاون الدولي في إطار الاتفاقية.

ثانياً - استخدام اتفاقية مكافحة الفساد كأساس قانوني للتعاون الدولي

12- حتى 18 حزيران/يونيه 2021، كانت 30 دولة طرفاً قد قدمت، استجابة للمذكرة الشفوية، معلومات بشأن استخدام اتفاقية مكافحة الفساد كأساس قانوني للتعاون الدولي، بغية تمكين الأمانة من مواصلة عملها التحليلي المتعلق بالتحديات القائمة والممارسات الجيدة في مجال التعاون الدولي المستند إلى الاتفاقية والمتصل بتنفيذ الفصل الرابع. وتتضمن مذكرة الأمانة المعنونة "معلومات إحصائية عن استخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كأساس قانوني لتسليم المطلوبين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون" (CAC/COSP/EG.1/2021/3) تحليلاً للردود الواردة يشمل أمثلة على التنفيذ والتحديات القائمة في هذا الصدد، وكذلك اقتراحات لتحسين الإطار الخاص بالأساس القانوني للتعاون الدولي. ويرد أدناه أيضاً ملخص للملاحظات الرئيسية المنبثقة عن تحليل المعلومات الواردة من الدول الأطراف.

13- وقد أشارت الغالبية العظمى من الدول الأطراف إلى أنها لا تعتمد على المعاهدات الرسمية كأساس قانوني عند تلقي طلبات تسليم مطلوبين أو إرسالها. وأكدت عدة دول أطراف صراحة قدرتها على استخدام الاتفاقية كأساس قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة، من حيث المبدأ. وأفادت عشر دول أطراف بأنها استخدمت الاتفاقية كأساس قانوني لتسليم المطلوبين، ولكن لوحظ بوجه عام أن هناك نقصاً في الإحصاءات.

14- وأفادت الغالبية العظمى من الدول الأطراف بأنها استخدمت الاتفاقية كأساس قانوني للمساعدة القانونية المتبادلة فيما يتعلق بالجرائم المتصلة بالفساد، وهو ما يؤكد الدور الداعم الذي تؤديه الاتفاقية فيما يتعلق بشبكات التعاون الدولي.

15- وفيما يتعلق بالتعاون في مجال إنفاذ القانون، لوحظ أن أغلبية الردود المقدمة أفادت بعدم استخدام الاتفاقية كأساس قانوني لهذا التعاون. وفي حين أكدت خمس دول أطراف استخدامهما العملي للاتفاقية كأساس للتعاون في مجال إنفاذ القانون، استبعدت دولة طرف واحدة صراحة هذه الإمكانية.

ثالثاً - ملخص الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد

16- اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد، المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي يتضمن قسماً عن التعاون الدولي.

17- وفي ذلك الإعلان السياسي، التزمت الدول الأعضاء بتعزيز المساعي المشتركة للاستفادة الكاملة من الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية لتعزيز التعاون الدولي عند منع الفساد ومكافحته على جميع المستويات، ومد بعضها البعض بأكثر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة والمساعدة التقنية ذات الصلة، واتخاذ تدابير تهدف إلى التصدي للتحديات والحوالز الدولية التي تعوق التعاون في هذا المجال ومعالجتها والتغلب عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء إلى اتباع نهج مشترك بين الوكالات فيما بين مختلف السلطات المختصة ومعالجة أوجه القصور ذات الصلة في النظم التنظيمية المحلية.

18- وفي الإعلان السياسي أيضا، التزمت الدول الأعضاء بتحسين استخدام وتعزيز إنفاذ القانون على الصعيد الدولي والإقليمي والأقليمي وكذلك، حسب الاقتضاء، شبكات التعاون القضائي بوصفها منصات بين السلطات المختصة من أجل تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة وتطوير المعارف المتخصصة وتعميمها، ولاحظت أنها قد شجعت على استخدام وتعزيز مراكز التنسيق المناسبة لتيسير تبادل المعلومات فيما بينها، مع ملاحظة الاتفاقات القائمة، أو المنتديات أو الشبكات الرسمية الدولية المقامة لهذا الغرض، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار"، والشبكة العالمية لجهات التنسيق، وشبكة سلطات مكافحة الفساد. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الدول الأعضاء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) والإنتربول إلى مواصلة العمل في تعاون وثيق من أجل تعزيز الاتصالات والإجراءات الموثوقة والعالية الجودة والجيدة التوقيت والفعالة، وذلك من خلال وسائل منها قنوات الاتصال الإلكترونية الآمنة.

رابعاً - إنشاء شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد

19- إن أحد الأغراض الرئيسية لاتفاقية مكافحة الفساد هو ترويج وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته، بما في ذلك فيما يتعلق باسترداد الموجودات. وقد دعا مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية مرارا إلى اتخاذ تدابير معززة تهدف إلى مواصلة تعزيز وتيسير ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الفساد ومكافحته.

20- وفي عام 2021، أنشئت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد (شبكة سلطات مكافحة الفساد) تحت رعاية المكتب لتيسير التعاون غير الرسمي ومعالجة مشكلة عدم وجود شبكة عالمية حقيقية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد. وعملا بالإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد، تهدف شبكة سلطات مكافحة الفساد إلى توفير أداة سريعة ومرنة وفعالة لتيسير التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز تبادل الاتصالات والتعلم من الأقران بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، مع استكمال المنصات القائمة للتعاون الدولي والتنسيق معها.

21- وقد وُضع مقترح إنشاء شبكة سلطات مكافحة الفساد أساسا أثناء رئاسة المملكة العربية السعودية لمجموعة العشرين في عام 2020، في شكل مبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي بين أجهزة إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التي رحب بها الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين لمكافحة الفساد، الذي عقد في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ومؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين، الذي عقد يومي 21 و22 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقدمت حكومة المملكة العربية السعودية التمويل المبدئي لدعم إنشاء الشبكة وتشغيلها خلال السنوات الخمس الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، سيعتمد المكتب على المبادرات القائمة والموارد المتاحة لمواصلة دعم الشبكة.

22- وتتكون شبكة سلطات مكافحة الفساد من ثلاثة عناصر، هي: (أ) إنشاء شبكة عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، تتخذ من فيينا مقرا لها؛ (ب) إنشاء مركز للخدمة المتكاملة عبر الإنترنت يضم موارد إلكترونية مختلفة، ويتضمن "شجرة للقرارات" وقناة اتصال آمنة؛ (ج) تطوير معارف الشبكة وقدراتها. وعضوية الشبكة مفتوحة أمام السلطات المتخصصة الوارد ذكرها في المادة 36 من اتفاقية

مكافحة الفساد، من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأطراف في الاتفاقية. ويمكن للدول أن تقرر، وفقا لاحتياجاتها، الانضمام إلى الشبكة.

23- وقد صُممت شبكة سلطات مكافحة الفساد من أجل استكمال ما تضطلع به الشبكات القائمة من عمل، وضمنان الدعم المتبادل والتآزر في هذا الصدد، عملا بالدعوة الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد. وبالإضافة إلى العضوية المفتوحة، يمكن للشبكة أيضا أن تضم فئات أخرى من العضوية رهنا بمزيد من المناقشة، بغية ضمان شمول جميع المنظمات والشبكات الدولية ذات الصلة، ومن ثم تعزيز أوجه التآزر فيما بينها.

24- ومن أجل الإعداد لإنشاء شبكة سلطات مكافحة الفساد، عقد المكتب اجتماعا عبر الإنترنت للخبراء يومي 3 و4 آذار/مارس 2021، ضم أكثر من 130 خبيرا تقنيا ومشاركا من 53 دولة من المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة و21 من المنظمات والكيانات الدولية. واقترح المشاركون إنشاء أفرقة عمل مؤقتة مختلفة لتقديم المشورة بشأن مختلف عناصر الشبكة.

25- وعملا بالاقترح المقدم في ذلك الاجتماع، دعا المكتب البلدان إلى ترشيح خبراء وممثلين عن المنظمات والشبكات الدولية ذات الصلة، فضلا عن فرادى الخبراء من ذوي الشهرة، من خلال المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة، للمشاركة في أفرقة العمل المؤقتة الثلاث: (أ) فرقة العمل المؤقتة 1، المعنية بإنشاء شبكة سلطات مكافحة الفساد وتشغيلها؛ (ب) فرقة العمل المؤقتة 2، المعنية بأوجه التآزر مع الشبكات والمنصات القائمة الأخرى؛ (ج) فرقة العمل المؤقتة 3، المعنية بالأدوات والخدمات التي توفرها الشبكة. وتتألف أفرقة العمل المؤقتة من 90 خبيرا من 28 دولة و13 من المنظمات والشبكات والكيانات الدولية، وقد عقدت 16 اجتماعا في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021 لمناقشة مجموعة من المسائل المتعلقة بإنشاء الشبكة.

26- وأسفر عمل أفرقة العمل المؤقتة الثلاث عن نواتج مختلفة، منها: (أ) وضع العناصر الرئيسية لميثاق شبكة سلطات مكافحة الفساد (فرقة العمل المؤقتة 1)؛ (ب) وضع خرائط لعضوية مختلف الشبكات وإعداد توصيات لتعزيز أوجه التآزر بين الشبكة والشبكات القائمة (فرقة العمل المؤقتة 2)؛ (ج) وضع المفاهيم الأولية لمركز الخدمة المتكاملة، ومنصة الاتصال الآمنة، وتطوير المنتجات المعرفية، وتعميم أساليب البناء السريع للقدرات. كما وُضعت خريطة طريق من أجل إنشاء الشبكة. وتبين الخريطة إطار عمل الشبكة، الذي يتضمن عناصرها الأساسية ويوفر الأساس اللازم للانضمام إليها ومواصلة تطويرها. ويمكن الاطلاع على جميع هذه الوثائق على الموقع الشبكي الجديد الخاص بالشبكة (<https://globenetwork.unodc.org/globenetwork/en/about.html>).

27- وفي 3 حزيران/يونيه 2021، أطلقت شبكة سلطات مكافحة الفساد أثناء حدث جانبي رفيع المستوى نُظّم على هامش الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بمكافحة الفساد. وكان إطلاق الشبكة تتويجا للعمل المكثف الذي اضطلع به خبراء من جميع المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة والمنظمات والشبكات الدولية ذات الصلة، فضلا عن خبراء أفراد من جميع أنحاء العالم. وشدد الأمين العام في رسالة فيديو خاصة على أن الشبكة ستمكّن سلطات إنفاذ القانون من معالجة الإجراءات القانونية من خلال التعاون غير الرسمي عبر الحدود، وهو ما من شأنه أن يساعد على بناء الثقة وتقديم المدانين بارتكاب جرائم الفساد إلى العدالة. كما سلط الأمين العام الضوء على التوقعات بأن تزوّد الشبكة جميع البلدان بحلول وأدوات عملية تمكّنها من تعقب الفساد والتحقيق في جرائمه وملاحقة مرتكبيها قضائيا، استكمالا للأطر القائمة. وشارك في حدث إطلاق الشبكة نحو 300 ممثل عن الدول الأعضاء والمنظمات والشبكات الدولية

ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وناقشوا أهمية التعاون عبر الحدود في الوقت المناسب من أجل القضاء على الفساد، والدور الفريد الذي تؤديه شبكة سلطات مكافحة الفساد.

28- وكخطوة تالية، يدعو المكتب، من خلال البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا، سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد إلى الانضمام إلى شبكة سلطات مكافحة الفساد، استجابة للدعوة الواردة في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد، ويخطط لتنظيم الاجتماع الأول للشبكة في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل المكتب إقامة الهياكل الأساسية وتعبئة الموارد لصالح الشبكة، استناداً إلى إرشادات أفرقة العمل المؤقتة الثلاث والنواتج التي ستخلص إليها.

خامساً - الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة، ومنصة بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك")

29- تماشياً مع توصية اجتماع الخبراء السادس، واصلت الأمانة تحديث الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة (متاح في: https://www.unodc.org/compauth_uncac/en/index.html).

30- وحتى حزيران/يونيه 2021، كان الدليل يتضمن معلومات عما يلي:

- (أ) السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة في 133 دولة طرفاً؛
- (ب) السلطات المعنية بالمنع في 120 دولة طرفاً؛
- (ج) جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في 86 دولة طرفاً؛
- (د) السلطات المركزية المسؤولة عن تسليم المطلوبين في 32 دولة طرفاً؛
- (هـ) جهات الوصل المعنية بالتعاون الدولي في استخدام الإجراءات المدنية والإدارية في 35 دولة طرفاً.

31- وفي تموز/يوليه 2019، أُدمج الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة بموجب الاتفاقية في دليل السلطات الوطنية المختصة في بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"). ويمكن للدول الأطراف الآن أن تحصل على المعلومات بشأن مختلف أنواع السلطات الوطنية المختصة من مصدر واحد من خلال بوابة "شيرلوك".

32- كما واصل المكتب إعادة تصميم وصياغة المكتبة القانونية التي تشكل جزءاً من بوابة "تراك"، من حيث محتواها ووظائفها البحثية، وهو بصدد نقلها إلى منصة جديدة استعداداً لإعادة إطلاقها. وبالتوازي مع عملية الدمج، يعكف المكتب على تحديث المعلومات الواردة في المكتبة القانونية. وتكتسي المعرفة المتعمقة بتشريعات مكافحة الفساد والنظم القانونية المختلفة أهمية حاسمة للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل المكتب وتبادل الممارسات الجيدة والاطلاع على التحديات القائمة فيما بين الدول الأطراف.

سادسا - المساعدة التقنية والأنشطة الأخرى المتعلقة بالتعاون الدولي في إطار اتفاقية مكافحة الفساد

33- واصل المكتب، عبر قنوات منها مبادرة استرداد الموجودات المسروقة "ستار" وبالتعاون مع البنك الدولي، تقديم خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية المصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، كما واصل المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الرامية إلى تنسيق التعاون الدولي فيما بين الدول الأطراف.

34- واضطلع المستشارون الميدانيون المعنيون بمكافحة الفساد التابعون للمكتب بدور مهم في تقديم المساعدات ومشورة الخبراء السريعة عند الطلب. وواصل المكتب إيفاد مستشارين ذوي مسؤوليات إقليمية إلى أمريكا الجنوبية والمحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا (حتى حزيران/يونيه 2021) وغرب ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا وغرب البلقان. ولدى المكتب مستشار عالمي كبير مقره في فيينا. ومن المقرر إيفاد مستشارين إضافيين إلى إثيوبيا والمكسيك وإلى آسيا الوسطى.

35- وواصل المكتب العمل مع المكسيك ومع دول أطراف في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية لتنفيذ أنشطة في مجالات مواضيعية ذات أولوية استُبينت من خلال المنصات الإقليمية التي أنشئت لتسريع تنفيذ أحكام اتفاقية مكافحة الفساد. وتعتبر جميع هذه المنصات تقريبا أن التعاون الدولي من المجالات ذات الأولوية التي يلزم تقديم المساعدة فيها بغية تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

36- ونظم المكتب أيضا عدة حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. واشتمل ذلك على حلقة عمل عُقدت في نيسان/أبريل 2021 بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لبلدان الجنوب الأفريقي، وحلقة دراسية شبكية عُقدت في آذار/مارس 2021 بشأن المعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر وأساليب التحقيق المبتكرة وأساليب الدفع الجديدة في سياق التحقيق في الفساد في جنوب شرق آسيا. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، يَسَّر المكتب عقد دورة بشأن التعاون الدولي في المسائل الإدارية أثناء حلقة العمل الإقليمية المعنية بالمساعدة المتبادلة لمكافحة الفساد التي نظمتها منظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.

37- وواصل المكتب كذلك مساعدة الدول الأطراف على إقامة تعاون مباشر وأكثر فعالية في مجال إنفاذ القانون على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي. كما دعم المكتب إنشاء الشبكة الإقليمية للمحققين في قضايا الفساد وغسل الأموال في منطقة المحيط الهندي، التي تضم بنغلاديش وسري لانكا وملديف. وفي هذا السياق، نظم المكتب عدة مناقشات مائدة مستديرة من أجل وضع مبادئ توجيهية مشتركة لإجراء التحقيقات المعقدة العابرة للحدود في قضايا الفساد وغسل الأموال من شأنها أن تعزز التعاون العملي بين السلطات المعنية وتمكّن البلدان الأخرى من الانضمام إلى الشبكة.

38- وفي جنوب شرق آسيا، واصل المكتب تنسيق عمل شبكة العدالة في جنوب شرق آسيا، التي تيسر المساعدة القانونية المتبادلة فيما بين السلطات المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في تلك المنطقة بغية تعزيز التعاون لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد.

39- وبالإضافة إلى ما يضطلع به المكتب من عمل إقليمي وأقاليمي، واصل تقديم الدعم إلى الدول الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي. ففي مالي مثلا، قدم المكتب المشورة التشريعية بشأن تنقيح

قانون الإجراءات الجنائية، بما يشمل الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي، استناداً إلى التوصيات المنبثقة عن آلية استعراض التنفيذ. وفي إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكامبوديا، نفذ المكتب برامج تدريبية بشأن التحقيقات المالية مع التركيز على التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة. وفي عام 2020، قدم المكتب، من خلال مبادرة "ستار"، المساعدة التقنية إلى 18 بلداً، بما في ذلك المساعدة على إجراء إصلاحات تشريعية وتحسين التعاون الدولي على استرداد الموجودات المسروقة.

40- وقد واصل المكتب تيسير التعاون الدولي. ففي عام 2021 على سبيل المثال، دعمت مبادرة "ستار" مبادرة قادتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، في إطار رئاستها لمجموعة الدول السبع، لإعداد وتحديث أدلة فُطرية بشأن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة باسترداد الموجودات. وتوسط المكتب أيضاً لإقامة اتصالات بين عدة سلطات وطنية بغية تيسير تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. فعلى سبيل المثال، ساعد المكتب دولة بوليفيا المتعددة القوميات في الحصول على معلومات تثبت ازدواجية التجريم بشأن طلب تسليم موجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الاتفاقية كأساس قانوني.

41- كما واصل المكتب العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين. فعلى سبيل المثال، أطلقت فرقة العمل 4 التابعة للشراكة الدولية لمكافحة الفساد في الرياضة في حدث نُظِم عبر الإنترنت في نيسان/أبريل 2021. وقد أنشئت فرقة العمل، التي يتشارك في رئاستها المكتب واللجنة الأولمبية الدولية، بهدف تعزيز التعاون بين كيانات إنفاذ القانون وسلطات العدالة الجنائية والمنظمات الرياضية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب ثمانية حلقات عمل إقليمية وحلقتي عمل وطنيتين بشأن التصدي للفساد في مجال الرياضة، بأساليب منها تعزيز التعاون بين الوكالات المعنية بإنفاذ القانون في مجال الرياضة وسلطات العدالة الجنائية ومنع الفساد والمنظمات الرياضية.

42- وشارك المكتب في اجتماعات ومؤتمرات بشأن التعاون الدولي، بما في ذلك اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين. وبهدف تيسير هذا التعاون، بما في ذلك التعاون غير الرسمي والمساعدة القانونية المتبادلة، وتعزيز الاتصال المباشر بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، رحب الفريق العامل بمبادرة الرياض لتعزيز التعاون الدولي بين أجهزة إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، التي أطلقتها مجموعة العشرين أثناء رئاسة المملكة العربية السعودية (انظر الفصل الرابع أعلاه). ورحب الفريق العامل بورقة تحديد النطاق بشأن التعاون الدولي في مجال الجرائم الاقتصادية والجنات واسترداد الموجودات المسروقة، التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع أمانة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والمكتب والبنك الدولي لصالح مجموعة العشرين. وفي عام 2021، قاد المكتب عملية صياغة مقالين تحليليين من مجموعة العشرين، تناول أحدهما التعاون في مجال إنفاذ القانون في حين تناول الآخر الحرمان من الملاذ الآمن والدخول، وساهم في إعداد مقال عن استرداد الموجودات يلخص الآراء السائدة على الصعيد الدولي ويقترح فرصاً للفريق. وبغية تيسير التعاون الدولي وتبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي، شارك المكتب في حزيران/يونيه 2021 في الجمعية العامة السنوية لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا، التي حضرتها السلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.

43- وواصل المكتب أيضاً إعداد وتعميم أدلة إرشادية وكتيبات وأدوات أخرى. وأتيح أكثر من 30 منشوراً على الإنترنت يعاد طباعتها وتوزيعها بانتظام. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت مبادرة "ستار" الطبعة الثانية من دليلها المعنون "Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners" (دليل استرداد الموجودات: دليل الممارسين)، الذي يتناول تطورات من قبيل التشريعات الجديدة وأمثلة على حالات تستند إلى الخبرة جُمعت خلال العقد الماضي. وفي حزيران/يونيه 2021، أصدرت نشرة جديدة

بعنوان " *The Role and Responsibilities of Gatekeepers in the Fight against Illicit Financial Flows: A Unifying Framework* " (دور حراس البوابات ومسؤولياتهم في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة: إطار موحد). وكان عدد من المنشورات المتعلقة بالتعاون الدولي قيد الإعداد، بما في ذلك كتيب عن التعاون الدولي في التحقيق في قضايا الفساد في أمريكا الجنوبية والمكسيك، ودليل إقليمي بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في الجنوب الأفريقي، ودليل بشأن التعاون الدولي لأغراض استرداد الموجودات، ودليل بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في مقدونيا الشمالية.

44- وأخيراً، وكما ذكر أعلاه، تتضمن شبكة سلطات مكافحة الفساد عنصراً لتنمية المعارف والقدرات توفّر من خلاله للسلطات المستقلة العاملة على الخطوط الأمامية في مجال مكافحة الفساد التدريب والاستراتيجيات والأساليب والأدوات التي تحتاجها للمضي قدماً في مكافحة الفساد.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

45- سوف تواصل الأمانة جمع معلومات إضافية من الدول الأطراف عملاً بالولايات المسندة إليها الواردة في قراري المؤتمر 2/8 و6/8 وتوصيات اجتماع الخبراء.

46- ومع ذلك، لعل اجتماع الخبراء العاشر يود تقديم مزيد من التوجيه إلى الأمانة بشأن ما إذا كانت بعض المسائل تستحق المزيد من النظر فيها، بما في ذلك على سبيل متابعة مختلف الالتزامات المتعلقة بالتعاون الدولي التي تم التعهد بها في الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الفساد.

47- وفي سياق اجتماع الخبراء، يمكن إيلاء اهتمام أيضاً إلى ضرورة تخصيص قدر كاف من الموارد والاهتمام لتدريب السلطات المختصة المعنية بالتعاون الدولي وبناء قدراتها، بما في ذلك الجهات المانحة ومقدمو المساعدة التقنية، من أجل تعزيز فاعلية التعاون الدولي.

48- ويمكن أيضاً تشجيع الدول الأطراف على زيادة الجهود الرامية إلى التوعية بفوائد الاتفاقية وقيمتها المضافة باعتبارها أساساً قانونياً للتعاون الدولي.

49- ولعل اجتماع الخبراء يود أن ينظر في تنظيم حلقات نقاش للخبراء، في دوراته المقبلة، بشأن المواضيع ذات الصلة بحالات التعاون الدولي على أساس الاتفاقية والتحديات المطروحة والممارسات الجيدة ذات الصلة.

50- ولعل اجتماع الخبراء يود أيضاً تقديم مزيد من الاقتراحات إلى الأمانة بشأن العمليات الجارية لتطوير شبكة العمليات العالمية.

51- وأخيراً، لعل اجتماع الخبراء يود أيضاً أن ينظر في الحاجة إلى أن تتخذ الأمانة إجراءات إضافية لكفالة تنفيذ الولايات ذات الصلة.